

إسلاميو تونس يسعون لتوتير الأجواء مع مصر

البرلماني التونسي مبروك كرشيد لـ «العرب»: تونس منحازة إلى تركيا في الأزمة الليبية



تتسارع التطورات الإقليمية والمحلية في تونس وسط سجلات كبيرة بين الإسلاميين وأطراف سياسية أخرى حول العديد من القضايا، حيث مثلت حادثة رفع صورة الرئيس المصري الراحل محمد مرسي داخل البرلمان الأسبوع الماضي فرصة لمواصلة هذا التجاذب، وفي حديثه لـ «العرب» اعتبر النائب التونسي مبروك كرشيد ذلك محاولة من الإسلاميين لاستفزاز مصر وتوجيه رسائل أخرى للدخل.

صغير الحيدري
صحافي تونسي

تونس - أثار رفع صورة الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي خلال جلسة عامة للبرلمان التونسي ردود فعل متباينة حيث رأى البعض في ذلك تشبيها للإسلاميين بمرجعيتهم التاريخية (السواء للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين)، بينما دافع آخرون على الخطوة معتبرين أن مرسي رئيس عربي وبحق لهؤلاء الترحم عليه ورفع صورته.

واستنكر تونسيون تحويل بعض نوابهم وجهات النقاش داخل مجلسهم إلى خلافات جانبية وأيديولوجية لا تخدم مصالحهم.

وفي حديث له مع العرب يقول وزير أملك الدولة والشؤون العقارية التونسي السابق والبرلماني الحالي المستقل مبروك كرشيد إن ما حدث يدفع إلى تسميم علاقات تونس بمصر وإن ائتلاف الكرامة المحسوب على حركة النهضة الإسلامية قام بتلك الحركة لتوجيه رسائل إلى الداخل واستفزاز الخارج (المصريين).

وتأتي هذه الخطوة في وقت تشهد فيه تونس احتقاناً اجتماعياً جنوب البلاد وفي سياق إقليمي متوتر بعد تدخل تركيا لفائدة ميليشيات حكومة الوفاق الإسلامية ضد الجيش الوطني الليبي ما فاقم الصراع على الحدود الجنوبية لتونس.

وفي هذا السياق يستنكر كرشيد الموقف التونسي إزاء الأزمة الليبية الذي وصفه بأنه لا يمثل شرفاً تونس الوطنيين مشدداً على أن موقف بلاده الرأهن تديره وتحكم فيه حركة النهضة التي يتزاس زعيمها راشد الغنوشي البرلمان.

فوضى برلمانية

يواجه البرلمان التونسي في عهده الحالية انتقادات واسعة ودعوات لإسقاطه أصلاً حيث يعتبره كثيرون مسرحة للتجاذب الأيديولوجي الجديد بين الإسلاميين من جهة (حركة النهضة وائتلاف الكرامة وأحزاب أخرى) والدستوريين ممثلين في الحزب الدستوري الحر الذي تتزعمه عبير موسى.

وفي أحدث خلاف داخل المجلس الذي لم يمر على انتخابه عام، تراشق نواب من الدستوري الحر وأحزاب أخرى وائتلاف الكرامة بالتهمة بعد رفع نواب الأخير صورة الرئيس المصري الراحل محمد مرسي الأسبوع الماضي.

وفي تعليقه على الحادثة يقول مبروك كرشيد «لقد أطلقت عليها توصيف

الصورة العنصرية، لأن هؤلاء أرادوا توجيه رسائل إلى الداخل والخارج». وأضاف في رده على سؤال بشأن المغزى الحقيقي من رفع الصورة «ماذا تريد أن تقول لمصر وشعبها برقع صورة رئيس سابق حوكم أمام القضاء وسجن وتوفي في السجن؟ لقد أرادوا استفزاز مصر.. وهذا ليس دور البرلمان».

وتأتي هذه الخطوة من نواب ائتلاف الكرامة الشعبي في جلسة تمكن خلالها البرلمان من تمرير قانون يستهدف التسريع في تشغيل المعطلين عن العمل وهو ما فسره كرشيد بأنه محاولات للتشويش على هذا القانون الذي دفع به الاتحاد العام التونسي للشغل.

كما يتعرض البرلمان التونسي لانتقادات واسعة بشأن ما بات يعرف بـ «حرب اللوائح» داخله حيث دفعت

زعيم الحزب الدستوري الحر عبير موسى في البداية بلائحة ترفض التدخل الأجنبي في ليبيا (رُفض تمريرها) تلتها لائحة أخرى تطالب فرنسا بالاعتذار من تونس على الجرائم الاستعمارية ثم تم الدفع بلوائح أخرى سينظر فيها لاحقاً. وفي هذا الصدد يقول كرشيد «هذا ما يسمي بالاستقطاب الثنائي بين الإسلاميين والدستوريين، عبير موسى مثلاً ماذا تريد؟ إذا كانت تريد تصنيف الإخوان تنظيمياً إرهابياً فانا أصف هؤلاء تنظيمياً إرهابياً وبكل علانية لأن من جبة الإخوان خرجت كل التنظيمات الإرهابية في العالم».

ويضيف النائب التونسي متسانلاً «الإشكال ليس في التصنيف الفكري للجماعة، هل نستطيع تصنيف



برلمان فيسيفسائي يعقد الانقسامات

صراع مفتوح بين القوى المدنية والإسلاميين

أعقبه إعلانها استعدادها للتدخل العسكري في ليبيا بعد أن رفضت حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج المبادرة الأولى.

وعن الدور التونسي حيال هذه الأزمة يقول كرشيد «ما يحدث في ليبيا هو منكر، والغزو التركي لليبيا هو منكر، وكان على تونس ألا تعترف بحضور وجود أترك على حدودها الجنوبية».

وأعتبر كرشيد أن تونس كان عليها القول علناً بأن ما تقوم به تركيا في ليبيا هو غزو واضح قائلاً «تونس قالت مرحباً بالأتراك على حدودنا بواسطة رئيس البرلمان من خلال تهنئته للسراج بالسيطرة على قاعدة الوطية».

ويضيف «لاأسف موقفها (تونس) إزاء الأزمة الليبية لم يكن الصمت، بل هو موقف لا يشرف الوطنيين التونسيين فهي منحازة إلى تركيا بطريقة واضحة».

وفي هذه الأثناء، تواصلت تركيا تكديس المرتزقة السوريين لدعم الميليشيات الإسلامية في ليبيا وقيادة معاركها ضد قوات الجيش وهو ما جعل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يتحدث عن دور خطير تلعبه أنقرة في ليبيا. وطالب البرلمان التونسي الرئيس قيس سعيد «بأن يكون واضحاً أكثر في تحديد موقف تونس إزاء القضية الليبية دون الخوف من أي طرف سياسي».

وكان سعيد قد لمح في وقت سابق من باريس خلال زيارة أداها إلى فرنسا لضرورة رحيل حكومة الوفاق المدعومة من أنقرة مؤكداً على ضرورة صياغة دستور ليبي يمهّد لانتخابات وشرعية دائمة. وعن التدخل المصري المرتقب في ليبيا والذي يقول مراقبون حتمته التهديدات المتزايدة لأمن المصريين يقول كرشيد «القاخرة اعتبرت أن سرت خطا أحمر، أنا أدعوها إلى أن تعتبر كل ليبيا خطا أحمر، لا فرق بين المنطقة الشرقية أو الغربية.. أدرك أن هناك أولويات لكن كل ليبيا تعنيا».

ويضيف «نحن مع مصر في نهاية المطاف غالبية أو مغلوبة، والعرب يجب أن يكونوا مع مصر ظالمة أو مظلومة».

وكان الرئيس عبدالفتاح السيسي قد أعلن جهوية الجيش المصري للدفاع عن ليبيا معتبراً أن سرت والجفرة خطا أحمر لا يجب أن تتجاوزه الميليشيات والمرتزقة الذين جلبتهم تركيا من سوريا.

بكل شيء من أجل ذلك لأن سقوط رئيسها هو سقوط نهائي للحركة في حد ذاتها».

الأزمة الليبية

يستمر التصعيد في ليبيا بالرغم من الدعوات إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى المفاوضات السياسية حيث تدفع تركيا التي تدعم حكومة الوفاق نحو استهداف تمركزات قوات الجيش الليبي في سرت ما يسمح لها بالوصول إلى منطقة الهلال النفطي.

وكانت مصر قد دفعت بمبادرة تستهدف استئناف المحادثات العسكرية 5+5 بين طرفي النزاع ووقف إطلاق النار مع الحفاظ على نفس التمركزات

ويقول «حركة النهضة هي التنظيم السياسي الوحيد الذي تولى إدارة جل المؤسسات والوزارات في تونس بعد ثورة 2011، لقد أطلقوا وعودهم واعطاهم الناخبون تفويضاً للحكم وبالتالي أنا اعتقد أن النهضة فشلت في تقديم أي شيء للتونسيين، وعدتهم 400 ألف مواطن شغل، وعدتهم بالخيرات (بترول، نفط، ملح..) ولم يروا شيئاً».

ويضيف «النهضة مارست كل الشعبية للوصول إلى السلطة فماداً قدمت للتونسيين، لا يمكن للنهضة أن تتصل من مسؤوليتها إزاء ما يحدث في تونس».

ويعاني أكثر من 600 ألف تونسي من البطالة، ومن المتوقع أن يتضاعف الرقم بسبب تداعيات وباء كورونا ما جعل مراقبين يتوقعون أن تمر تونس بصيف ساخن تشهد خلاله البلاد احتجاجات اجتماعية.

ويعتبر كرشيد أن الحوار الوطني بين مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية في تونس اليوم هو المطلوب قائلاً «أنا أول من ناديت بحوار وطني وبمساعدة المنظمات النقابية والأحزاب غير المهيمنة في السلطة من أجل تجاوز الأزمة الراهنة».

وفي تعليقه على بوادر تفكك حكومي تدفع نحوها حركة النهضة الإسلامية يؤكد كرشيد أن «النهضة تريد توسيع الائتلاف الحكومي لإدخال حزب قلب تونس (البربرالي، 27 نائباً)، لماذا تريد ذلك؟ النهضة تريد ضمان بقاء رئيسها في رئاسة البرلمان.. تقايض

في هذا الإطار، يعلق محدثاً «بالفعل هناك محاولات لضرب الحريات والعودة إلى السوراء نابعة من حب السلطة، إنها هي من تعارض فعلاً النهضة موجودة.. وإن توجه المحتجون إلى القضية (مقر الحكومة) فستغلق المنافذ المؤدية إليها أيضاً».

ويضيف «التوجه العام لمكونات السلطة السياسية في تونس هو الحفاظ عليها من خلال قمع التظاهر السلمي».

وتعيش تونس أزمة اقتصادية واجتماعية بدأت تؤدي إلى تحركات في الشارع مطالبة بالتنمية والتشغيل وعدم تجاهل الطبقة السياسية لوعودهم. ويرى كرشيد أن حركة النهضة هي التي تتحمل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في البلاد خلال فترة ما بعد 2011.

ويقول «حركة النهضة هي التنظيم السياسي الوحيد الذي تولى إدارة جل المؤسسات والوزارات في تونس بعد ثورة 2011، لقد أطلقوا وعودهم واعطاهم الناخبون تفويضاً للحكم وبالتالي أنا اعتقد أن النهضة فشلت في تقديم أي شيء للتونسيين، وعدتهم 400 ألف مواطن شغل، وعدتهم بالخيرات (بترول، نفط، ملح..) ولم يروا شيئاً».

ويضيف «النهضة مارست كل الشعبية للوصول إلى السلطة فماداً قدمت للتونسيين، لا يمكن للنهضة أن تتصل من مسؤوليتها إزاء ما يحدث في تونس».

ويضيف «التوجه العام لمكونات السلطة السياسية في تونس هو الحفاظ عليها من خلال قمع التظاهر السلمي».

وتعيش تونس أزمة اقتصادية واجتماعية بدأت تؤدي إلى تحركات في الشارع مطالبة بالتنمية والتشغيل وعدم تجاهل الطبقة السياسية لوعودهم.

ويرى كرشيد أن حركة النهضة هي التي تتحمل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في البلاد خلال فترة ما بعد 2011.

ويقول «حركة النهضة هي التنظيم السياسي الوحيد الذي تولى إدارة جل المؤسسات والوزارات في تونس بعد ثورة 2011، لقد أطلقوا وعودهم واعطاهم الناخبون تفويضاً للحكم وبالتالي أنا اعتقد أن النهضة فشلت في تقديم أي شيء للتونسيين، وعدتهم 400 ألف مواطن شغل، وعدتهم بالخيرات (بترول، نفط، ملح..) ولم يروا شيئاً».

ويضيف «النهضة مارست كل الشعبية للوصول إلى السلطة فماداً قدمت للتونسيين، لا يمكن للنهضة أن تتصل من مسؤوليتها إزاء ما يحدث في تونس».

ويعاني أكثر من 600 ألف تونسي من البطالة، ومن المتوقع أن يتضاعف الرقم بسبب تداعيات وباء كورونا ما جعل مراقبين يتوقعون أن تمر تونس بصيف ساخن تشهد خلاله البلاد احتجاجات اجتماعية.

ويعتبر كرشيد أن الحوار الوطني بين مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية في تونس اليوم هو المطلوب قائلاً «أنا أول من ناديت بحوار وطني وبمساعدة المنظمات النقابية والأحزاب غير المهيمنة في السلطة من أجل تجاوز الأزمة الراهنة».

وفي تعليقه على بوادر تفكك حكومي تدفع نحوها حركة النهضة الإسلامية يؤكد كرشيد أن «النهضة تريد توسيع الائتلاف الحكومي لإدخال حزب قلب تونس (البربرالي، 27 نائباً)، لماذا تريد ذلك؟ النهضة تريد ضمان بقاء رئيسها في رئاسة البرلمان.. تقايض

في هذا الإطار، يعلق محدثاً «بالفعل هناك محاولات لضرب الحريات والعودة إلى السوراء نابعة من حب السلطة، إنها هي من تعارض فعلاً النهضة موجودة.. وإن توجه المحتجون إلى القضية (مقر الحكومة) فستغلق المنافذ المؤدية إليها أيضاً».

ويضيف «التوجه العام لمكونات السلطة السياسية في تونس هو الحفاظ عليها من خلال قمع التظاهر السلمي».